

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٠ مارس ١٩٩٠

حتى التاسع من يونيو القادم شركات الأموال مستمرة في تهذيب المودعين



تبكي
حظها

□ ضغوط لشراء
سلع أو المساهمة
في شركات
غير مضمونة

تحقيق: إلهام شرشر
تصوير: محمد لطفي

استطاع محمد أبوالمجد ادخال ٢٥ ألف جنيه أودعها شركة الهدى مصر.. وقدم التماسات عديدة لمسئولى الشركة لأقراضه أى مبلغ من مستحقاته لأجراء عملية عاجلة لزوجته، ولكنهم لايشعرون بالأم الناس.. وهكذا أخذوا منه ثلاث سنوات من عمره وفى سبيلهم للقضاء على زوجته! سعد أمين عملة التى أودعت ٨٠ ألف جنيه بالهدى مصر تقول أنها على وشك الانهيار، خاصة وأنها تعمل ثلاثة أطفال ولا تعرف كيف تواجه أعباء الحياة.. الأزمة أصابت سعد بأمراض كثيرة أبسطها ارتفاع الضغط.

في جهاز المدعى الاشتراكى، كانت صرخة فوزية محمد بدر تعبيراً عن آلاف الصرخات المحبوسة داخل صدور المودعين الذين لايعلمون شيئاً عن أموالهم التى في حوزة الشركات وجهاز المدعى الاشتراكى تقول فوزية - وهى تبكى - أصحاب شركة بدر يريدون إعطائى آلة تصوير متهاكة وآلة كتابة وشطاطة بـ ١٢ ألف

ألف القصص الحزينة.. المباشرة في ردفت جهاز المدعى الاشتراكى يرويها آلاف المودعين الذين وضعوا تحويشة العمر، لدى شركات توظيف الأموال هؤلاء المودعون لاتعنيهم المحاكمات أو سجن مسئولى الشركات.. كل همهم الحصول على مدخراتهم التى دفعوا فيها جزءاً كبيراً من أعمارهم في غربة قسوة..

أصحاب هذه الشركات يعرفون حجم المعاناة اليومية للمودعين فاستمروا في مسلسل الضغط العصبى عليهم مستغلين تلك المهلة التى أعطتها لهم هيئة سوق المال لرد وتوفيق أوضاعهم مع المودعين.. تلك المهلة التى تنتهى في التاسع من يونيو القادم.. فقامت تلك الشركات بالضغط على المودعين الذين لايملكون خياراً آخر.. وتقوم هذه الشركات بإرغام المودعين على شراء سلع لايتحتجون اليها بأسعار خيالية أو يدفعهم لتملك أسهم في شركات غير مضمونة.. وأمام هذه المأساة يقف جهاز المدعى الاشتراكى مكتوف الأيدي لأن دوره خلال هذه المدة دور توفيقى بين المودعين وأصحاب الشركات حتى يوم التاسع من يونيو القادم.. رغم أن هذه الشركات قامت ولا تزال بتبديد أموالها بدون أى ضوابط.. ولذا يفكر جهاز المدعى الاشتراكى في بحث وسائل أخرى لرد الأموال ودفع لحين انتهاء المهلة وفى جهاز المدعى الاشتراكى كانت هذه الصور.

مسؤوليات

ليل يوسف أودعت ١٥ ألف جنيه بشركة الهدى مصر في شهر فبراير عام ٨٨ ولم تحصل على أرباح.. ولا تزال رحلة المسؤوليات مع مسئولى الشركة مستمرة.. رغم أنها تنتهى في كل مرة بالمراوغة.. فمرة يعدونها بتسليم بضاعة ومرة أخرى بقطعة أرض.. أو أن تكون شريكة بأحدى الشركات.. المهم أنها لم تحصل على شيء حتى الآن.

أما مصطفى محمد الأمير الذى أودع ٤٠ ألف جنيه بشركة بدر للاستثمار فيشكو من سوء معاملة أصحاب الشركة.. وأنهم يرفضون مقلبته إلا بعد ضغط شديد ويريد الحصول على أمواله بأى طريقة.. حتى أنه طلب منهم شراء بضاعة بنصف المبلغ والمساهمة في أحدى الشركات بالبنك.

بعد غربة استمرت ثلاث سنوات

مطلوب تدخل □ المدعى الاشتراكي قبل انتهاء مهلة التوفيق



رعوف عيسى مصطفى الأمير

وديا فقط !

ويقول مساعد المدعى الاشتراكي ان توزيع الاموال المستحقة للمودعين تتم بمجرد الاتفاق الودي بين الشركات والمودعين ودور الجهاز هو متابعة رد الاموال بدون اى تدخل من قبل حين انتهاء المهلة في التاسع من شهر يونيو القادم

ويشير المستشار المليجي الى خطورة اضعاف اصول الشركات المدونة في الهيئة الحكومية وهيئة سوق المال .. لان اصحاب هذه الشركات يبيعونها لأكثر من شخص على الشبوع مما يضعف قيمة الاصول والامر الذي يثير المودعين هو انهم يجدون انفسهم مجبرين على شراء سلع لا يرغبون فيها ، إضافة الى ان هذه الشركات تعرض هذه السلع بأسعار تفوق سعرها الحقيقي

ويؤكد المستشار محمود الشريبي مساعد المدعى الاشتراكي ان تدخل الجهاز يتم بشكل ودي عن طريق الاتفاق بين الطرفين ويقول بالفعل تم صرف مبالغ كثيرة من شركة الهدى مصر للمودعين ، اما شركة بدر فقد ثبت عدم فعالية الاسهم لحل أزمة المودعين لديها مما يدعو الجهاز حاليا لبحث وسائل اخرى لرد اموال المودعين بشكل ودي ايضا لحين انتهاء المهلة

باخرة بـ ٩ ملايين

رائد فتحي ذوالفقار اودع بالهدى مصر ٢٠ ألف جنيه ويدعو الله ان يفلح اسر الاف المودعين قبل ان يفلحوا عقولهم من ضياع اموالهم وسوء معاملة مسئولى شركات الاموال .. ويقول : ان من املاك شركة الهدى باخرة اسمها : ايمان ، معروضة للبيع بـ ٩ ملايين جنيه .

ويعلق جهاز المدعى الاشتراكي بقوله ان هذه الباخرة لا تستحق ابدا هذا المبلغ لانها باخرة نيلية . بدليل ان الجهاز باع العلم المائى ، عبارة ، تعمل على الخطوط الدولية كانت ملكا لاسمى على حسن بمبلغ ٤ ملايين جنيه فقط ، الا انه بعد مداوات كثيرة تم بيع العبارة بـ ٧ ملايين جنيه لعدد من المودعين .

المستشار شفيق المليجي مساعد المدعى الاشتراكي يفر بالصعوبات التى يواجهها المودعون لأكثر من سبب منها ان الایداعات كانت بالعملة الاجنبية . وحين تقوم هذه الشركات بالرد فستحول العملة الاجنبية للعملة المصرية الامر الذى سيسبب خسارة كبيرة للمودعين . هذا في حالة صرف اموال سائلة .

ويقول ان المودعين في شركة بدر يرغبون على قبول احد امرين اما الحصول على بضائع او اسهم في الشركات التابعة للشركة . وذلك بالاكتتاب في احد البنوك التى تتعاقد معها .. وفى هذه الحالة .. يقول مساعد المدعى الاشتراكي .. ان المودع يصاب بحالة رعب لانه لا توجد سوق اوراق مالية قوية . او لانها تتم بطريقة مخالفة للمادة ٣٦ من القانون ١٥٩ لسنة ٨١ .. الخاص بتوظيف الاموال .. هذه المادة تنص على انه اذا طرح جانب من اسهم شركة للاكتتاب العلم فيجب ان يتم ذلك عن طريق احد البنوك المرخص لها بقرار من الوزير المختص . او عن طريق الشركات التى تنص لهذا الغرض او الشركات التى يرخص لها بالتعامل فى الاوراق المالية

ويتم ذلك بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال

ومن شروط تلك العملية ان تكون دعوة الجمهور للاكتتاب فى الاسهم من خلال نشرة تحوى على البيانات التى تحددها اللائحة التنفيذية .. وفى حالة عدم تغطية الاكتتاب فى المدة المحددة لا يجوز للبنوك او شركات توظيف الاموال التى تعمل فى مجال الاوراق المالية تغطية جزء من الاكتتاب ولها ان تعيد طرح ما اكتتب به الجمهور دون التقيد بقيود تداول الاسهم المنصوص عليها فى المواد ٣٧ و ٣٥ و ٤٦ من نفس القانون .. كل ذلك اضافته الى عدم وجود الضمانات الكافية لقيمة الاسهم

دولار ويريدون محاسبتى بالجنيه المصرى .. وتضيف انا اريد نقودى فامى مريضة وابنتى مصابة بالصرع . ولولا الخوف لاقتربت وكتبت شيكات بدون رصيد .. لان المرض لن ينتظر اجراءات التوفيق والسداد ومسئوليات اصحاب الشركات

يتحسر احمد شفيق فرغلى على نهائيه بدون ولد او مال لانه اودع مبلغ ٥٠ ألف جنيه وهو كل ماكان يملك انتظارا للراتب الشهرى المضمون لمواجهة به متطلباته فى وحدته اخر ايام العمر . ولكن النهاية كانت التسول من اصحاب شركة الهدى مصر .. خاصة وانه لم يحصل على اى ارباح منذ اودع المبلغ فى العام المائى . ضاع كل شئ ومعه ثلاث سنوات من الغربة .. صحيح ان المبلغ الذى اودعته

لا يتجاوز ١٢٠٠ دولار هكذا يقول رؤوف عيسى .. ولكنكم لاتعرفون الغربة وكيف ادخرت هذا المبلغ .. والغريب ان البعض يتهمك على من ضالة المبلغ !

طارق ابو حسين رئيس شركة الهدى مصر يقول : كل ما اريده هو الوقت الكافى لرد اموال المودعين .. ويوضح ان حصيلة مبالغ المودعين فى شهر يونيو عام ٨٨ كانت ٣٦٠ مليون جنيه .. ويوم بدأ جهاز المدعى الاشتراكي فى تولى مسئولية الشركات .. قامت الشركة برد ٩٧.٥ مليون جنيه خلال ٤٥ يوما . ولكن المهلة التى تمنحنا اياها هيئة سوق المال لاتكفى ويتسائل كيف تتساولى شركة صغيرة تعمل فى ١٨ مليون جنيه معى فى نفس المهلة

ويؤكد طارق ابو حسين ان مايعوق

عمله فى رد باقى اموال المودعين هى تلك النشرة التى اصدرتها هيئة سوق المال فى شهر اكتوبر المائى والتي استندت على فتوى مجلس الدولة فى شهر اغسطس عام ٨٨ بعدم التصرف وحظر اية اجراءات او تعديلات جوهرية سواء بالتصرف او البيع على المركز المالى الا بعد رد الاموال : الا ان عبدالغفار الباجورى الذى اودع ٩٠ ألف دولار بالهدى مصر يؤكد انه غير نادم على عودته لمصر بعد غربة طويلة . ولكنه اسف انه اعطى ثقته لهذه الشركات الوهمية . ويقول ان الشركة عرضت عليه قطعاً من الاراضى الصحراوية المملوكة لها بأسعار باهظة تفوق اسعارها الحقيقية هذه الواقعة يؤكدها احد المسئولين بجهاز المدعى الاشتراكي .. رغم ان هذه القطع لم يتم اعتماد تقسيمها بعد .. مما يلزم فرض الحراسة وبطلان عقد البيع .